الدراسة المفهومية
تعريفها وأنواعها وعناصرها المنهجية

دة. فريدة زمرد*

1- ما المقصود بالدراسة المفهومية؟

2- أنواع الدراسة المفهومية:

3- عناصر الدراسة المفهومية:

1.3- عناصر الدراسة المفهومية في مجال المصطلح المتعدد.

1.1.3- التعريف:

2.1.3- الصفات:

ب- صفات مصنفة:

ج- صفات حاكمة:

3.1.3- العلاقات:

1.3.1.3 علاقات الائتلاف ومنها:

2.3.1.3- علاقات الاختلاف أو التقابل أو التباين:

4.1.3- الضمائم:

5.1.3- المشتقات:

6.1.3- القضايا:

2.3- عناصر الدراسة المفهومية في مجال المفهوم الواحد

* أستاذة بدار الحديث الحسنية ـــ الرباط.

1- ما المقصود بالدراسة المفهومية؟

1.1- معنى الفهم:

تكاد تنحصر المعاني اللغوية لمادة (ف ـــ هـــ ـــ م) في ثلاثة معان هي: العلم والمعرفة والعقل.[1] أما في الاصطلاح العام، فيطلق الفهم على تصور المعنى باللفظ المخاطب.[2] وقد جعل الراغب الفهم مقدمة للعقل،« فمن لا يعرف معنى الشيء فهما لم يتحققه عقلا».[3] أما التفهيم فهو «إيصال المعنى إلى فهم السامع بواسطة اللفظ»[4].

2.1- معنى المفهوم:

قد لا نجد في المعاجم اللغوية القديمة ما يشفي الغليل في بيان معنى المفهوم، فإن هذه الصيغة المفعولية لا تكاد تذكر. أما في الاصطلاح العام، فقد ذكر الجرجاني المفهوم -- في التعريفات- ضمن تعريفه للمعاني، فالمعاني « من حيث إنها تقصد باللفظ سميت معنى، ومن حيث إنها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوما».[5]وعلى هذا، فالمفهوم هو ما يتحصل من معنى اللفظ في العقل. أما في اصطلاح الأصوليين فالمفهوم هو أحد دلالات الألفاظ على الأحكام، وهي دلالة اللفظ على حكم لم يذكر في الكلام، ولم ينطق به».[6]فهو دلالة على المعنى من غير ذات اللفظ. وهذا ما ألحقه بباب الفحوى والإشارة، فقد عرفه ابن قدامة بقوله: «المفهوم هو ما يقتبس من الألفاظ من فحواها وإشارتها لا من صيغتها».[7]

---

[1] - ينظر مادة (ف. هـــ.م) في العين، المقاييس، الصحاح، القاموس المحيط.

[2] - التعريفات: 169، وينظر: الكليات، 697 وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون: 74/3.

[3] - الذريعة إلى مكارم الشريعة، 183.

[4] - التعريفات:63، و التوقيف على مهمات التعريف: 194.

[5] - التعريفات:220.

[6] - تفسير النصوص في الفقه الإسلامي: 591/1- 592.

[7] - مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر لابن قدامة المقدسي: 134.

3.1- معنى الدراسة المفهومية:

لما كان المفهوم هو ما يحصل من معنى من اللفظ في العقل، فإن الدراسة المفهومية، بمعناها العام، هي مجموع المعاني المفهومة من الألفاظ مصنفة وموضوعة في نسق مفهومي معين، ولذلك شكلت الدراسة المفهومية أحد أركان الدراسة المصطلحية، بل وخلاصتها وزبدتها، ففيها تدرس النتائج المفهومة، والمستخلصة من دراسة نصوص المصطلح وما يتصل به، وتصنف هذه النتائج تصنيفا مفهوميا عبر مجموعة من العناصر المنهجية التي تعين على استخلاص التصور المستفاد من نصوص المصطلح المختلفة.

2- أنواع الدراسة المفهومية:

تتنوع الدراسة المفهومية بحسب طبيعة المصطلح المدروس، كما تتنوع بحسب طبيعة المتن المدروس.

1.2- فمن جهة طبيعة المصطلح المدروس: فإن المصطلح قد يدرس ضمن أشكال مختلفة يمكن صياغتها كالتالي:

- وحدة في المصطلح وتعدد في المتن: كدراسة مصطلح "التخييل" في نصوص النقد في القرنين الرابع والخامس، أو كدراسة مفهوم "الظلم" في الكتاب والسنة."

- وحدة في المصطلح ووحدة في المتن: كدراسة مصطلح "الشعر" في كتاب "عيار الشعر" لابن طباطبا، أو دراسة مفهوم "المصلحة" في كتاب "الموافقات" للشاطبي.

- تعدد في المصطلح ووحدة في المتن: كدراسة مصطلحات النقد والبلاغة في كتاب: "البيان والتبين"، أو دراسة مصطلحات أصولية في كتاب "الرسالة".

- تعدد في المصطلح وتعدد في المتن: كدراسة مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، أو دراسة مصطلحات علم الحديث في تراث أبي حاتم الرازي.

ويمكن اختزال هذه الأنماط الأربعة في نمطين من البحوث:

أ- نمط يدور على وحدة المصطلح (في متن واحد أو متعدد).

ب- نمط يدور على تعدد في المصطلح (في متن واحد أو متعدد).

وتبعا لاختلاف النمطين، فإن الدراسة المفهومية في كل واحد منهما تختلف. فدراسة المصطلح الواحد تقتضي بسطا وتفصيلا في التعريف والصفات والعلاقات وغيرها من العناصر، بينما الدراسة المفهومية لمصطلحات متعددة تقتضي التركيز والاختصار، سواء أكان المتن واحد أم متعددا.

2.2- وأما من جهة طبيعة المتن المدروس: فالمتون سواء أكانت واحدة أو متعددة، نوعان:

-متون متخصصة مقعدة للعلم، ككتب الأصول والنقد ومصطلح الحديث، فهذه المتون تكون أغلب المصطلحات فيها مكتملة النمو، وتعاريفها واضحة، محدودة الصفات مبينة العلاقات من قبل مؤليفها، لذا فإن الدراسة المفهومية فيها تكون بمثابة استخلاص مفتاح الكتاب أو العلم موضوع الدرس.

- متون هي المادة الخام للعلم: كنصوص القرآن الكريم والحديث الشريف، وككتب الإبداع الأدبي باختلافها من شعر وقصة وغيرهما، وهذه المتون لا يوجد به تعريف للمصطلح، ولا إشارة مبينة لدرجة اصطلاحيته، ولا تصريح مقعد لصفاته وقضاياه، ولذلك فإن دراسة المفهوم في هذه المتون يكون بمثابة تأسيس أول له.

3- عناصر الدراسة المفهومية:

نقصد بعناصر الدراسة المفهومية تلك الوحدات التي تصنف من خلالها نتائج تفهمنا لنصوص المصطلح وما يتصل به، وهي التعريف والصفات والعلاقات والضمائم والمشتقات والقضايا، ونظرا للتنوع الذي أشير إليه – في طبيعة المصطلح المدروس والمتن المدروس –فإن بعض هذه العناصر قد تختلف طبيعتها تبعا لهذا الاختلاف.

1.3- عناصر الدراسة المفهومية في مجال المصطلح المتعدد.

إن دراسة مصطلحات أو مفاهيم متعددة في متن واحد أو متون متعددة، يقتضي تتبع العناصر المنهجية التالية:

1.1.3- التعريف:

تبدأ الدراسة المفهومية بتعريف للمصطلح مستخلص مما بث في المعاجم اللغوية من معنى أو معان، مع التركيز على معرفة المعنى اللغوي للمصطلح قبل أن يضمن المعنى الاصطلاحي، وخاصة المعنى بعينه الذي تخلق منه المصطلح. مما يتطلب قدرة على "تذوق" اللغة و"فقه المصطلح"، كما التعريف أيضا من المعنى الاصطلاحي للفظ عند أهل الاختصاص، ويشترط في التعريف أن يكون مستوعبا لكل العناصر والسمات الدلالية المكونة للمفهوم، وكذا الخصائص المستفادة من كل النصوص التي ورد بها المصطلح وما يتصل به. وأن يصاغ بعبارات جامعة مانعة.

2.1.3- الصفات:

وتدرس فيها جملة الصفات المحددة لخصائص المصطلح، هي ثلاثة أنواع قد تختلف أهميتها من مصطلح إلى آخر.

أ- **صفات مبينة:** تبين مدى قوة الاصطلاحية أو ضعفها في المصطلح، ودرجة الاتساع أو الضيق في مفهومه، وهذا النوع من الصفات نجده خاصة في المتون النظرية المقعدة للعلم، كقولنا: التنقيح أرسخ في الاصطلاحية من التحكيك أو التهذيب.

ب- **صفات مصنفة:** نحدد من خلالها أهمية المصطلح داخل التخصص الذي يدرس فيه، وموقعه من النسق المفهومي الذي ينتمي إليه.

ج- **صفات حاكمة:** تضفي على المصطلح النعوت والعيوب التي يمكن أن نحكم بها عليه، (الشعر الجيد، حسن البيان، خطل الكلام).

ولابد من التنبه على أن المقصود بالصفات هنا الصفات الدلالية لا النحوية فقط، إذ لا تستفاد معاني الصفات من صيغ اسمية معينة فقط، وإنما من السياق أيضا، (كما أن الصفات المعتبرة هي تلك التي تطرد وتثبت فتضيف للمصطلح معنى خاصا).

3.1.3- العلاقات:

المصطلحات والألفاظ عموما لا تدل بنفسها فقط، بل بسياقات استعمالها، ومن هذه السياقات: الألفاظ التي ترد بإزائها، وتدخل معها في علاقات تآلف وتخالف. وتتبع هذه الشبكة الدلالية، التي تشكل المجال المفهومي للمصطلح، يعتبر شرطا لازما في الدراسة المفهومية، ويمكن حصر هذه العلاقات في نوعين:

1.3.1.3 علاقات الائتلاف ومنها:

أ- الترادف: ويقصد به هنا ذلك القدر الكبير من التقارب الذي نجده بين المصطلح المدروس وغيره من المصطلحات كالعلاقة بين التفسير والبيان، والتدبر والتفكر، والسيئة والمعصية في مجال المصطلح القرآني، والبطلان والفساد، والفرض والواجب في المصطلح الأصولي والفقهي، والبلاغة والخطابة، والشعر والقريض، واللسان، والكلام في مجال المصطلح الأدبي والنقدي.

ب- العموم والخصوص:وهي علاقة بين ألفاظ تتفق معانيها من وجه وتختلف من وجه: تتفق من جهة دخولها في المعنى العام للمصطلح، وتختلف من جهة اختصاص كل واحدة منها بمعنى خاص، كالعلاقة بين الفتنة والقتل وبين الاتساع والاستعارة.

2.3.1.3- علاقات الاختلاف أو التقابل أو التباين: يقصد بالاختلاف، وجود لفظين بمعنيين مختلفين لا يجتمعان في آن واحد على شيء واحد، وهو درجتان:

الأولى: اختلاف التضاد: ويكون بين لفظين لهما معنيان متباينان ولكنهما لا يستنفدان كل مجال القول، بل يبقى بينهما وسط أو أوساط كثيرة غير داخلة تحت مسماهما: كالحلال والحرام، والعمى والإبصار، والجودة والرداءة.

الثانية: التنافي التام: ويكون بين لفظين لهما معنيان متناقضان، وهما يستنفدان كل مجال القول، فلا يوجد بينهما وسط، وهذا النوع من الاختلاف قليل في اللغة، لأنها قابلة دوما للاتساع والانكماش الدلاليين حسب سياقات الاستعمال المقامية والمقالية، فمثال التنافي، بصفة عامة، في المجال القرآني الخبيث والطيب، والحياة والموت، والإيمان والكفر، ولكن الإيمان والكفر درجات تتحدد بحسب موقع اللفظ وأحوال الشخص، فإذا نظر إلى اللفظين من زاوية قيودهما

زال التنافي وصار من باب التضاد. ومما يدخل في باب التنافي التصريح بلفظ النفي، مؤمن وغير مؤمن، التأويل وعدمه.

4.1.3- الضمائم:

ويقصد بها الأشكال التركيبية التي تولدت من ضم المفهوم إلى غيره، أو غيره إليه، لتضيف في النهاية معنى جديدا للمفهوم (مثل: السنة/ سنة الله، الحياة/ الحياة الدنيا، البلاغة/ بلاغة اللسان). وتتجلى أهمية الضمائم في الدراسة المفهومية في كونها تضيف إلى الرصيد المفهومي للمصطلح معاني جديدة تشعرنا بحياته ونموه الداخلي، وأشكال الضمائم كثيرة، أبرزها: ضمائم الإضافة (تأويل الأحلام_ أدب المهجر)، وضمائم الوصف، وهي التي يكون المصطلح فيها موصوفا (مثل: القرآن الحكيم)، وواصفا (مثل: الشرك ظلم، العقوق معصية)

5.1.3- المشتقات:

إذا كانت الضمائم تعكس نمو المفهوم داخليا، فإن المشتقات تعكس نموه الخارجي، فتكثر صيغه وتشعب معانيه، والاشتقاق منه لغوي، فقط، كالتأويل والآلي، وهو لا يدخل في الدراسة لبعده عن المفهوم الأساس، ومنه مفهومي فقط، كالفحشاء والمنكر، والقصيدة والشعر، وهو لا يدخل في الدراسة لأنه يبعدها عن مجال المصطلح المدروس، ويلحق أغلبه بعنصر العلاقات، ومنه الاشتقاق اللغوي المفهومي، وهو الذي ينتمي إلى نفس الجذر اللغوي للمصطلح ونفس أسرته المفهومية: كالفاسق، والفسق، والفسوق، والبيان والتبيين والتبين، والحافظ والحفظ والحفاظ. وهذا النوع هو المقصود في الدراسة المفهومية.

6.1.3- القضايا:

ويقصد بها كل ما لم يتم حصره في مجال الصفات والعلاقات والضمائم من المسائل المرتبطة بالمصطلح المدروس، إذ من القضايا ما له ارتباط مباشر بعلاقات المصطلح وضمائمه. لكن تعدد صور بعضها، وخاصة في بعض مجالات العلم، يحتم تخصيصها بركن مستقل. وذلك كالنتائج والأسباب، والمظاهر والمجالات والأنواع... ولا يلزم أن تكون القضايا مطردة بالنسبة لكل المفاهيم. كما أن القضايا المستهدفة بالدرس هنا هي المرتبطة بالمصطلح في المتن المدروس دون غيره.

2.3- عناصر الدراسة المفهومية في مجال المفهوم الواحد:

وهذا النمط من الدراسة الخاص بدراسة المصطلح أو المفهوم الواحد سواء في متون نظرية متخصصة أو مادة خام، يمكن تقسيمه إلى نوعين: الأول يشمل دراسة مصطلح واحد في نصوص نظرية مؤسسة للعلم، في متن واحد أو متون متعددة (كدراسة مصطلح العدول في كتاب "بدائع الفوائد").

فهذه الدراسة تقتضي نفس العناصر السالفة الذكر، مع الاختلاف في البسط والتفصيل. أما الثاني فهو المتعلق بدراسة مفهوم واحد في نص أو نصوص هي المادة الخام للعلم المدروس، وأخص بالذكر هنا دراسة المفاهيم القرآنية فهنا قد تختلف العناصر وقد تتداخل وقد تواجهنا في بعضها إشكالات وتساؤلات:

- ففي التعريف: لا نجد في النص القرآني تعريفا لأي مفهوم من المفاهيم، مما يستدعي الاستعانة بفهوم أخرى شارحة ومفسرة للقرآن الكريم، وهي قد لا تعكس المفهوم القرآني الصحيح للمصطلح. وهذا الأمر يثير إشكالا آخر وهو: هل نتقيد بدراسة المصطلح المدروس في المتن المدروس أم نتعداه إلى دراسته في المتن الشارح له؟ فهذا الإشكال لو تُجوِّز بالاكتفاء بالنظر في المتن المدروس دون شروحه، لأوقعنا في إشكال أكبر وهو مدى صحة قراءتنا لهذا المتن الذي ليس كمثله متن، كما أن دراسة المتن الشارح قد تبعدنا عن أصل الدراسة المصطلحية ومنهجها ومقصدها: حيث ينبغي اقتناص المجالات الدلالية للمفهوم من النص المدروس أساسا.

- أما الصفات: فإن أنواعها الثلاثة المذكورة سابقا لا تطرد في المفاهيم القرآنية، إذ يتعذر إيجاد صفات في نصوص القرآن تشير إلى قوة الاصطلاحية أو ضعفها في مفهوم ما مع العلم أن مصطلحات القرآن لا جدال في اصطلاحيتها، أما الصفات المسماة مصنفة فإن ضوابطها في المفاهيم القرآنية مختلفة، فتحديد موقع المصطلح داخل النسق المفهومي العام ووظيفته في الجهاز المصطلحي قد يستفاد من حجم ورود المصطلح أو من علاقاته بمفاهيم أخرى أساسية في النسق المفهومي القرآني (مثلا: مفهوم "الإيمان" /حجم وروده/علاقته بمفاهيم: "الإسلام" و "العمل" و"العيب"). أما الصفات الحاكمة على المفهوم بأنواع النعوت والعيوب، فهي تتخذ في النص القرآني أشكالا أخرى تنسجم مع التصور القرآني العام؛ كالحل

والحرمة، والكراهة والندب، والثواب والأجر والمغفرة والعقاب والجزاء والعذاب، والخير والشر. فهذه الأحكام تدل بطريقة غير مباشرة على الصفات (مثلا قوله تعالى:« للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم». قوله: «أجر عظيم» يشير إلى أن الإحسان والتقوى قد وصفا بالمدح. وكقوله تعالى: «إن الظالمين لهم عذاب أليم».

- أما الضمائم: فليست صيغ الإضافة والوصف وحدها التي تتولد من خلالها الضمائم في مجال المفاهيم القرآنية، بل قد تكون الضمائم صيغا فعلية واسمية أخرى، كقوله تعالى:« فإذا عزم الأمر» وقوله:« يدبر الأمر» تمثل كل من الضميمتين معنى خاصا مستقلا عن مفهوم الأمر، ويمكن أن يدخل في هذا الباب قوله تعالى:« جاء الحق وزهق الباطل» الذي يحمل مدلولا خاصا في التصور القرآني مختلفا عن مفهوم الحق أو الباطل. (يدل على معنى النصرة والتمكين...)

أما بالنسبة للقضايا: فإن الحديث عن القضايا في مجال المصطلح القرآني يصعب حصره. إذ من القرآن تشعبت كل العلوم الشرعية، ومفاهيمه امتدت أبعادها في كل تلك العلوم، لذلك لا يمكننا التغاضي عن الامتدادات المعرفية للمفاهيم القرآنية في اللغة والأصول والكلام... لكن دراسة قضايا المفهوم كما تطورت في هذه العلوم قد يخرج الدراسة من خصوصية الدراسة المصطلحية إلى غيرها. لذلك فإن الضابط في دراسة القضايا أن تدرس ضمن التصور القرآني المحض دون النظر في امتداداته خارج القرآن الكريم، خاصة إذا كانت هذه الامتدادات قد أبعدت المفهوم عن معناه في التصور القرآني (وهذا ينطبق على كثير من المفاهيم ذات الصلة بعلم الكلام والأصول: كالتأويل، والظاهر والباطن، والبيان، والجدل، والفقه والحكمة...). كما أن بعض المفاهيم قد يصعب فيها الفصل بين القضايا والعلاقات والصفات حيث تتداخل في ما بينها، فالمصطلحات الواصفة تدخل في علاقات مع موصوفها (مثلا: الشرك ظلم يوحي بعلاقة بين الظلم والشرك)، والنعوت والعيوب التي يوصف بها مفهوم معين قد تدرس في القضايا (مثلا: التأويل المذموم والتأويل المباح؛ هذه صفات وأنواع في نفس الوقت، والجدل المحمود والمذموم أنواع يمكن اعتبارها صفات أيضا).

إن الدراسة المفهومية لمفاهيم القرآن الكريم تقتضي ترتيبا خاصا في عناصرها ترتب فيه القضايا مباشرة تبعا لصفات المفهوم وعلاقته وضمائمه، والمبرر النظري لذلك هو: استحالة

فصل الدلالات المضمونية عن أشكال استعمالات المصطلح. والمبرر المنهجي لذلك هو: وجود تداخل شديد بين الصفات والعلاقات والضمائم، وتظافرها جميعا على تنويع معاني المصطلح والقضايا المستفادة منه، فإذا فصلت القضايا عن تلك الصفات والعلاقات والضمائم، فإما أن يختزل الحديث عن هذه الثلاث في عبارات قلائل تقف عند وصف أقرب إلى الإحصاء. وإما أن يطلب تفصيل القول فيها: بيانا وتحليلا واستنباطا، فيكون مطلب القضايا -عندئذ- عرضة للحشو والتكرار. أما كيف نضع ترتيبا دقيقا لعناصر الدراسة المفهومية وفق هذه المعطيات، فإن ذلك يتم بفضل الاستقراء الذي تحصل، وبمدى تحديق النظر، والتفتيش المدقق، وفوق كل هذا بذوق منهجي خاص تكسبه الدربة، وينقيه العزم الشديد على بلوغ أقصى درجات السبر والتقسيم.

المصادر:

- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1988 م.
- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، ط: 3، 1984 .
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (الملقب بدستور العلماء)، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، هذبه وصححه قطب الدين الحيدرآبادي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، دكن، الهند، ط1، د.ت.
- الذريعة إلى مكارم الشريعة، الراغب الأصفهاني، تحقيق أبو زيد العجمي، دار الوفاء، المنصورة، 1987 م.
- الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية) إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 3، 1984 م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط: 1 /1988.
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، دار الجيل، بيروت، (د.ت)
- الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992.
- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، ابن قدامة المقدسي، دار القلم، بيروت، 1971 م.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991